بتمويل مشترك من الاتحاد الاوروبي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

MC2CM
الهجـــرة بيـــن المـــدن المتوسطيـــة

المواطنة المحلية الشاملة
تعزيز الحقوق للجميع في المدينة

تقرير عن التعلم المواضيعي

UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

UCLG Committee { Social Inclusion Participatory Democracy and Human Rights

UCLG United Cities and Local Governments

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

بتمويل مشترك من الاتحاد الاوروبي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

جرينوبل للتعلم بين الأقران (عبر الإنترنت)، 16 - 18 مارس 2021

الاعتمادات
أينارا هوارتي أراندا (مؤلف)
تنسيق مدينة غرينوبل
المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة(ICMPD)
مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM)
منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)
اللجنة المعنية بالاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG-CSIPDHR)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

تحرير
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)
مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM)
برنامج التعلم التابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)
اللجنة المعنية بالاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG-CSIPDHR)

صورة الغلاف: Barcelona Local "Padró" Registration System for all inhabitants (Source: Ajuntament de Barcelona)

للاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ: migration@uclg.org أو إرسال بريد إلكتروني إلى ICMPD

جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نسخه أو نقله بأي شكل ولا بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن من مالكي حقوق الطبع والنشر للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). محتوياته هي المسؤولية الوحيدة للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
UCLG Committee Social Inclusion Participatory Democracy and Human Rights
UCLG United Cities and Local Governments
ICMPD International Centre for Migration Policy Development

جدول المحتويات

01 المعلومات الأساسية

01 شكر وتقدير

02 حول MC2CM

03 الملخص التنفيذي

05 المفاهيم والأطر الأساسية

05 استعادة مفهوم المواطنة على المستوى المحلي

06 الحق في المدينة

07 المواطنة المحلية الشاملة

09 المواطنة الشاملة المحلية في جداول الأعمال الدولية

11 التعلم الأساسي

29 التحديات والعوائق

33 الخاتمة والتوصيات

37 المراجع

المعلومات الأساسية

شكر وتقدير

وُضِعَ هذا التقرير عن التعلم المواضيعي بيد أينارا هوارتي أراندا التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) ولجنة UCLG المعنية بالإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG-CSIPDHR) و المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، مما يعزز الرؤى المتعلقة بالمواطنة المحلية الشاملة التي تعرضها فعالية التعلم بمساعدة الأقران والتي تستمر لـ 3 أيام: تعزيز الحقوق للجميع في المدينة، وقد تمت مشاركة تنظيم هذه الفعالية في 16-18 مارس 2021، من قبل المنظمات المذكورة أعلاه مع مدينة غرينوبل في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM).

تحظى مساهمات المدن الفاعلة المشاركة، ولا سيما من بلديات غرونوبل ولاريانا وسوسة وسان - سانت - دوني وبرشلونة وفالنسيا والدار البيضاء ووجدة وصفاقس ودوالا وعمان وغوانغجو ولامبيدوسا ومساهمات شارك فيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT والجمعية الفرنسية للمدن والأقاليم المستقبلة ("ANVITA" بالفرنسية) والمرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (IOPD) بتقدير كبير.
نود أن نشكر جميع أصحاب المصلحة المشاركين على وقتهم ومدخلاتهم القيمة خلال الفعالية التي استمرت لـ 3 أيام.

حول MC2CM

حركات الهجرة الداخلية والدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع لها تأثير مباشر وطويل الأمد على تنمية المناطق الحضرية في المنطقة، لأنها غالبًا ما تكون نقاط المغادرة والعبور والوجهة للمهاجرين. وبدورها كنقطة التواصل الأولى للسكان، فإن الحكومات المحلية هي أيضا جهات فاعلة رئيسية في إزالة الحواجز أمام الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوافدين الجدد، وكذلك لتعزيز مساهمتهم ومشاركتهم في الحياة المحلية. ولزيادة إمكانات التنمية هذه، يجب الاعتراف بالحكومات المحلية كشركاء مؤسسيين في سياسات حوكمة الهجرة ومنحها الكفاءات والموارد والقدرات الضرورية والنسبية، خاصة مع فيما يتعلق بضمان الوصول إلى الحقوق والخدمات.

في هذا السياق، تم إطلاق مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM) في عام 2015، الذي هدف إلى المساهمة في تحسين الحوكمة الحضرية للهجرة، ولا سيما داخل شبكة من المدن في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. يمكن اختصار أنشطة المشروع في 3 مكونات: مكون **الحوار** لتسهيل تبادل الخبرات والخيارات السياسية بين المدن، مكون **المعرفة** الذي يساعد المدن المشاركة في دراسة حالات الهجرة وتحديد ملفات الهجرة الخاصة بهم، ومكون **العمل** الذي يرافق عملية نقل وتنفيذ أنشطة التعاون.

الحوار

تعزيز الحوار بين المدن وأصحاب المصلحة من خلال التعلم بين الأقران والتبادلات

المعرفه

دعم توليد المعرفة وتطوير النهج المستندة إلى الأدلة

العمل

توفير حلول وأدوات اختبار مستدامة لمواجهة التحديات والفرص المتعلقة بالهجرة

يتم تنفيذ المشروع من قبل اتحاد يقوده المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، بالشراكة مع شبكة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT).

المزيد من المعلومات على:

icmpd.org/mc2cm

urban_migration@

(Mediterranean City-To-City Migration (MC2CM

https://www.facebook.com/mc2cm

الملخص التنفيذي

يجمع هذا التقرير الأدلة المقدمة بمناسبة فعالية التعلم بمساعدة الأقران حول المواطنة المحلية الشاملة الذي عقدته فعليًا مدينة غرونوبل في مارس 2021، في إطار مشروع MC2CM، بالإضافة إلى البيانات الأخرى ذات الصلة الموجودة في هذا المجال. يهدف هذا المستند إلى تقديم إرشادات يمكن الوصول إليها لصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن موضوع المواطنة المحلية الشاملة كطريقة لتعزيز الحقوق للجميع في المدينة، ولإظهار ملاءمة السياسات للإجراءات المعروضة هنا.

إن إعادة التفكير في فكرة المواطنة من منظور حضري تقدم الفرصة لطرح مناطق جغرافية ونهج بديلة للمواطنة على أساس مبادئ حقوق الإنسان، مما يستلزم عمليات شمولية أوسع. يجب فهم الإدماج هنا على أنه تعزيز الشعور بالانتماء والمشاركة الكاملة في حياة المدينة - سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو من حيث استخدام الأماكن العامة. وبهذا المعنى، فإن المواطنة المحلية الشاملة هي وسيلة لضمان الحصول على الحقوق في المدن، وبالتالي، لاستعادة مفهوم المدينة كمساحة جماعية أُنشئتْ بشكل مشترك لسكانها، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضعهم الاجتماعي أو القانوني.

بشكل عام، **تساهم المواطنة المحلية الشاملة في معالجة عدم المساواة على المستوى المحلي، مما يجعل الخدمات العامة متاحة للجميع بغض النظر عن وضعهم القانوني.** وبالتوازي مع ذلك، فإنها تركز أيضًا على تفتيت كراهية الأجانب بشكل نشط وتنمية التماسك الاجتماعي. وعند تحقيق هذه الغاية، فإن ذلك يؤدي إلى تجديد السرد المحلي حول الهوية والعيش المشترك، مع طرح المساهمة الإيجابية لجميع المجتمعات في المدن، إلى جانب تعزيز الشعور بالانتماء وتعزيز مشاركة السكان المهاجرين في الحياة العامة، من بين أمور أخرى. سيوضح هذا التقرير بعض السياسات والإجراءات التي تنفذها البلديات لتحقيق هذا الأمر.

تُظهر الأدلة المجمعة التدابير المحلية التالية التي تهدف إلى ضمان الحقوق للجميع في المدن وإدماج المهاجرين في المدن من خلال فهم أوسع وشامل للمواطنة على المستوى المحلي:

- تعزيز مفهوم المواطنة في مناطق جغرافية جديدة - تحسين وصول السكان المهاجرين إلى خدمات المدينة.
- نقل المواطنة المحلية "الفعلية" من خلال المشاركة السياسية للمهاجرين والمشاركة العامة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وزيادة التعاون معها.
- ضمان المساواة في الحقوق من وجهة نظر الشمولية وعدم التمييز.
- ضمان وصول الجميع إلى المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق.
- تسليط الضوء على *ميزة التنوع* التي تجلبها الهجرة إلى المجتمعات المضيفة.

قد يعيق التقدم في هذه المجالات مجموعة من العقبات، بما في ذلك الكفاءات والموارد المحدودة على المستوى المحلي، لا سيما وأن *المواطنة* هي وضع يُمنح تقليديًا على المستوى الوطني، وتتشابك آثاره بشكل كبير مع المفهوم العام للأمة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى المواطنة المحلية على أنها منصة لتعزيز الابتكار السياسي المحلي الهادف إلى دعم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من القاعدة إلى القمة. بالرغم من أن المؤسسات الوطنية قد تعرب عن ترددها في المشاركة،

يمكن تنفيذ بعض الإجراءات على النطاق المحلي من لضمان حق المهاجرين في المدينة والاحترام الكامل لحقوقهم.

ففي عامي 2020 و 2021، أضاف تأثير كوفيد-19 مجموعة من العقبات الجديدة، لا سيما من حيث الأولويات المتغيرة، حيث تجد البلديات غالبًا نفسها غارقة في الضغوط التي وضعها الوباء في تقديم الخدمات الأساسية والحكم المحلي. ومن المرجح أن يستمر هذا في تأثيره على التطورات على المدى المتوسط، ولكن في نهاية المطاف، تُعد الفئات السكانية الضعيفة الأكثر تضررًا من هذه الأحداث.

يُختتم التقرير بتقديم بعض الجوانب والتوصيات الرئيسية التي ينبغي أن تكون مفيدة للعمل في هذا المجال، بما في ذلك:

- **النظر في إجراء التغييرات الهيكلية وتنفيذ السياسات طويلة الأجل التي تتجاوز التدابير قصيرة الأجل.** بينما يمكن أن يكون تنفيذ السياسات طويلة الأجل أمرًا إيجابيًا في عرض التغيير والابتكار، فإن تعزيز الشمولية هو مسألة طويلة الأجل، وبالتالي فإن الاهتمام بإرثه الدائم يجب أن يؤدي إلى إعطاء الأولوية للمبادرات طويلة الأجل والمستدامة. وهذه بدورها تسير جنبًا إلى جنب مع فكرة **بناء القدرات على المستوى المحلي.**

- **تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.** يعتبر كل من التعاونين الرأسي (الاتصال وفق جداول الأعمال العالمية، والتنسيق مع الحكومات الوطنية والإقليمية) والتعاون الأفقي (من مدينة إلى مدينة، مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين المختلفين) أمرًا أساسيًا لتنسيق جهود الشمول.

- **التبادل الخطابي حول المواطنة والهجرة والاستفادة من ميزة التنوع فيهما.** تتمتع البلديات بالقدرة على تعزيز دور التنوع الثقافي كأصل يجلب منافع تنافسية للمدن، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

- **التركيز على المعلومات كعنصر أساسي.** تحتاج المدن إلى أدوات تسمح لها بمعرفة هويات المهاجرين واللاجئين والنازحين، وأولئك الذين يحتاجون إلى معرفة الفرص والخدمات التي تقدمها البلدية.

- **الحد من الحواجز الإدارية التي تحول دون الوصول إلى خدمات البلدية** بتبسيط العمليات الإدارية والبيروقراطية سهلة المنال.

- **تقديم الخدمات بغض النظر عن الوضع القانوني.** تتبنى المواطنة المحلية فلسفة **تمنح حق الوصول إلى الحقوق على أساس الإقامة** وتعزز دمج جميع سكان المدينة، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

- **بدء عمليات ديمقراطية تشاركية.** يجب أن تتضمن مشاركة السكان المهاجرين في المدينة أولاً وقبل كل شيء مشاركتهم في عملياتها الديمقراطية، مثل **الميزانية القائمة على المشاركة والمشاورات العامة والتجمعات، وما إلى ذلك.** فهذه طريقة عامة لضمان حق المهاجرين في المدينة والاعتراف بهم **كأعضاء كاملي الأهلية** للمجتمع المحلي.

المفاهيم والأطر الأساسية

استعادة مفهوم المواطنة على المستوى المحلي

"تتكشف" المفاهيم التي تصنع زخمًا [مثل المواطنة] بحيث يتعين علينا إعادة صياغتها باستمرار بطريقة تحقق كثيرًا من إمكانات المساواة والمناهضة للتسلسل الهرمي "[1].

المواطنة هي مفهوم سياسي رئيسي في الديمقراطيات المعاصرة، وذلك بسبب تداعياتها القانونية والحقوق التي يمنحها هذا الوضع. إن العيش في مجتمع ديمقراطي دون اعتباره مواطنًا يعادل العيش على هامش الإطار القانوني والمدني. لذلك، فإن تغيير التركيز الذي يمكن من خلاله التفكير في المواطنة والقيام بذلك من الإطار المحلي هو وسيلة لضمان أن يتم اعتبار كل ساكن في المدينة **مواطنًا يتمتع بالتكافؤ**، واحترام **حقوقه الأساسية والاجتماعية والسياسية**.

1 وصف جون هوفمان المواطنة بأنها "مفهومٌ يصنع زخمًا". Hoffman, J. (2004, p. 138) *Citizenship beyond the State* (London: Sage).

ظهرت فكرة المواطنة لأول مرة في **مدينة "بوليس" اليونانية**، وبالتالي فإن المواطنة هي مفهوم نشأ في الأصل على المستوى المحلي. من المعروف أن هذه المواطنة كانت إقصائية في الأساس، لذا فليست بأي حال من الأحوال نموذجًا جديرًا بالتبني. ومع ذلك، يجدر التذكير بأن مناقشة فكرة المواطنة على المستوى المحلي ليس أمرًا جديدًا، ويسير جنبًا إلى جنب مع أصل **الديمقراطية**.

هذا ليس مفاجئًا إذا فكرنا في حقيقة أن **المدن هي المرحلة الأولى التي تتجلى فيها الحياة العامة والجماعية** (أي حيث تتطور المجالات السياسية والمدنية وتختبر) وحيث يتم الإعلان عن الإعلانات الأولى لحقوق المجتمعات في الأماكن (انظر أسطوانة كورش[2]، الجزء السادس "أ.ج"، العراق). يتعرف الناس بسهولة على العالم المحلي أكثر من المجال الوطني ، حيث أن المدينة هي المكان الذي تحدث فيه **الحياة اليومية والتجارب والتفاعلات مع الآخرين ولكن أيضًا مع الفضاء.** في الواقع، لا يمكن فصل المواطنة **كتجربة معيشية (يومية)** عن سياقها المكاني. هذه التفاعلات والمساحات المشتركة - المادية والتصويرية - تُعد ركائز **للحياة المشتركة وهوية جماعية، عمومًا** تحترم خصوصيات كل فرد. هذا مهم لأن المواطنة مرتبطة أيضًا بشعور من **الملاءمة** و **القبول**.

2 أسطوانة كورش هي عبارة عن بيان أصدرها الملك الفارسي كورش الكبير بتاريخ (حوالي 590 - 529 قبل الميلاد)، منقوشة على أسطوانة طينية بالخط الأكادي المسماري. وتتحدث هذه الأسطوانة عن كورش الكبير كمتبرع لمواطني بابل وعن إعادة المرحلين/المعتقلين إلى الاستقرار في أوطانهم. Simonin, A. (2012) The Cyrus Cylinder. World History Encyclopedia. https://www.worldhistory.org/article/166/the-cyrus-cylinder/

يتعلق هذا النهج بفهم المساحة، وفي هذه الحالة، فالمدن، في إنها ليست كمساحات طبيعية شاسعة فارغة أو موجودة مسبقًا لأنشطة السكان وهوياتهم وثقافتهم، ولكن **ككيانات متنقلة وسلسلة ومتغيرة باستمرار متحولة على أساس ممارسات فردية وجماعية**. وبهذا المعنى، كانت المدن تتطور تقليديًا على أساس أجيال لا حصر لها من المهاجرين، الذين يجب الاعتراف بمساهمتهم وتقديرها.

يشير أصل كلمة (citizen) "مواطن" إلى هذا بالفعل، حيث إنها مشتقة اشتقاقيًا من كلمة *civitas* اللاتينية، والتي تعني المدينة. المواطن ببساطة هو من سكان المدينة. ومن ثم، فليس غريباً أن نرى مبادرات جديدة تنبثق تهدف إلى تحويل السرد حول المواطنة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يفكر في المواطنة المحلية غير الشاملة، وهو أمر على المحك، في نهاية الأمر. تروج الكثير من الحكومات المحلية لهذه الرؤية وتنفذ سياسات على هذا المنوال.
تمنح المواطنة المحلية الحقوق على أساس الإقامة، بغض النظر عن الوضع القانوني الرسمي، وتحاول سد الثغرات التي يخلقها الوضع الإداري غير النظامي أو يوسعها، وغالبًا ما تميز أو تجرم مجموعات معينة من السكان لعدم تمكنهم من الوصول إلى مسارات التنقل العادية.

في **عالم يزداد تحضرًا** مع تزايد **التدفقات عبر الوطنية** بشكل كبير بسبب اتجاهات التنقل البشري[3]، يُعد تعزيز المواطنة المحلية الشاملة **خطوة ضرورية** نحو ضمان **الاحترام الكامل والامتثال لحقوق الإنسان**. إن التبادل الخطابي حول المواطنة وتطوير السياسات المكرسة لضمان الامتثال الكامل للحقوق - ولكن أيضًا الالتزامات - الممنوحة وفقَ وضع المواطن يُعد بمثابة حجر الأساس لتأمين **الحقوق للجميع في المدينة** .

علاوة على ذلك، فإن التأكيد على الإمكانات الشاملة للمواطنة ليس بأي حال من الأحوال زائدة عن الحاجة، لأن المواطنة، كما ثبتت تاريخيًا، هي إقصائية في جوهرها. ومع ذلك، وكوسيلة للتغلب على التوتر الناجم عن هذين الجانبين أو ديناميكيات المواطنة، هناك دافع متزايد لعكس هذا التفسير للمواطنة وطرح **تفسير أكثر مساواة** يتجسد في المجال المحلي. كما ذكر جون هوفمان، يجب طرح **"إمكانات المساواة والمناهضة للتسلسل الهرمي" للمواطنة.** على هذا النحو، تفتح المواطنة الباب **لإعادة التفسير، سواء فيما يتعلق بأولئك المشمولين بها، أو من حيث الإطار المؤسسي أو المكاني الذي تعمل من خلاله.**

3 المدن هي الوجهة الرئيسية للمهاجرين: يقيم 14.4 مليون لاجئ بنسبة (60 %) من اللاجئين في جميع أنحاء العالم ويقيم 38 مليون نازح داخلي (80 ٪) من النازحين الداخليين في جميع أنحاء العالم في المناطق الحضرية (موئل الأمم المتحدة ، 2019: https:// unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-07/un-habitat_selected_migration_projects_spreads_small.pdf)

الحق في المدينة

الحق في المدينة هو أكثر بكثير من الحرية الفردية للوصول إلى الموارد الحضرية: إنه حق لتغيير أنفسنا من خلال تغيير المدينة.[4] David Harvey

تطورت فكرة الحق في المدينة، وهي فكرة قدمها لأول مرة الفيلسوف الفرنسي وعالم الاجتماع والمتخصص في تخطيط المدن **هنري لوفيفر**[5] في عام 1968 كنقد أساسي لتأثير الرأسمالية والفردية في الحياة الحضرية، إلى مفهوم سياسي أكثر تعقيدًا ونداء من أجل العمل. على هذا النحو، فقد ألهمت هذه الفكرة المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والحكومات المحلية والمؤيدين في جميع أنحاء العالم لاقتراح طرق جديدة لعمل إنجازات بالمدينة كونه مكانًا جيدًا ومن أجل الصالح العام، بحيث يمكن للمجتمعات أن تسعى فيها للحصول على حقوقها مباشرة. في هذه الجهود، تم الإعلان عن العديد من القيم المشتركة من قبل معظم المنتسبين: على سبيل المثال، تلك القيم الخاصة

4 Harvey, D. (2008). The Right to the City. New Left Review 53.

5 Lefebvre, H. (1968) *Le Droit à la Ville* (Paris: Éditions Anthropos).

بالمنظمات الجماعية والشعبية؛ الوظيفة الاجتماعية للمدينة والموئل الحضري والأماكن العامة؛ وعالمية حقوق الإنسان وترابطها.

بالنسبة للعديد من أتباع الحكومة المحلية، يشير الحق في المدينة إلى إنشاء **مدن لامركزية وشاملة ومستدامة تضمن المساحة - سواء المادية أو التصورية أو الصحية أو التعليمية أو الترفيهية أو الثقافية لجميع سكانها.** يتعلق الأمر في المقام الأول بضمان **المساواة في الوصول إلى الخدمات**، ولكنه يتعلق أيضًا **باستعادة المدينة كمساحة مشتركة وجماعية لسكانها، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضعهم الاجتماعي أو القانوني.** وبذلك، تعمل المدينة كمساحة للتبادل و **التعدد الثقافي**، حيث يتم منع أو معالجة التفاوتات والتهميش المكاني، وحيث **تكون المساحة الحضرية والحوكمة مواقع شاملة وجماعية**. وبهذا المعنى، فإن ضمان الحق في المدينة والمواطنة المحلية الشاملة هما عمليتان يسيران جنبًا إلى جنب.

في نهاية المطاف، تكمن القيمة المضافة الرئيسية المعاصرة للحق في المدينة في حقيقة أنها جمعت أنواعًا مختلفة جدًا من أصحاب المصلحة - النشطاء على مستوى القاعدة ومؤيدي الحكومة المحلية وشبكات المدينة - لإعلان نُهُج بديلة لتعميم التحضر واستعادة تنفيذ جداول أعمال التنمية المستدامة القائم على الحقوق. في مواجهة عدم المساواة وأزمات المناخ والديمقراطية، يسمح الحق في المدينة للجهات الفاعلة المحلية (من التابعين للحكومة إلى الجهات التفاعلية) بالترويج لأجندة أعمال وخطة عمل بديلة.

المواطنة المحلية الشاملة

إذا سألت رئيس البلدية، "هل تعتقد أنه يجب السماح للمهاجرين بدخول [المدينة] أم لا؟" سيقولون "إنهم يعيشون هنا بالفعل". [6] Benjamin Barber, 2013

إن الطبيعة المتشابكة **للمجالات المحلية والوطنية والدولية** وأطرها القانونية المختلفة تجعل المواطنة الشاملة **موضوعًا معقدًا وصعبًا**. هذا بمثابة الفهم الأوسع للمواطنة، ويترتب عليه، من بين أمور أخرى:

- الحصول على الخدمات الأساسية
- المشاركة السياسية
- الشعور بالانتماء
- حقوق الإنسان وعدم التمييز
- الذاكرة الجماعية والتعددية الثقافية
- الوضع القانوني

6 Barber, Benjamin (2013) *If mayors ruled the world: Dysfunctional nations, rising cities*. Yale University Press.

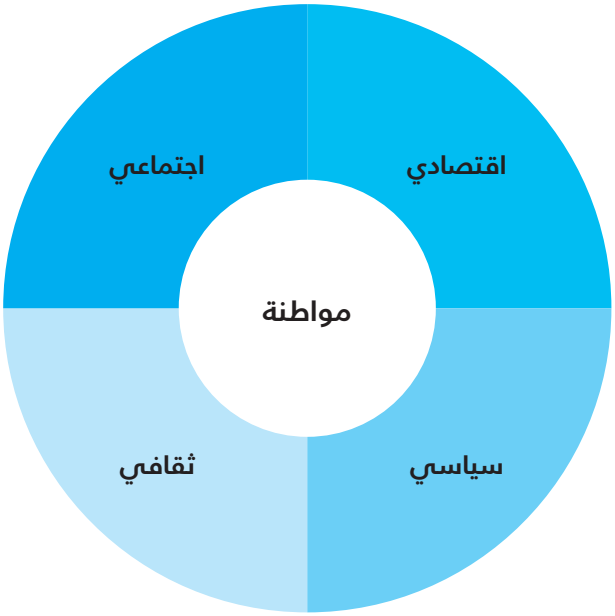

تقوم المواطنة على ركائز مختلفة يجب أن تكون متوازنة ومتحققة على قدم المساواة.. وتشمل هذه الركائز الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية والمتعلقة بالهوية، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاعتراف. ومع ذلك، يُعد تحديد الهوية مهمة معقدة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين قد يكافحون في عملية التكيف مع مجتمع جديد بينما يحاولون الحفاظ على ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم. ومع ذلك، فإن المساحات المحلية للتبادل وأطر العمل التي تضمن ليس فقط احترام هوية الشخص، ولكن أيضًا الاستماع إليها، تُعد ممكنة الحدوث وضرورية لضمان مجتمعات شاملة. ترتبط جوانب الهوية على المستوى المحلي، من بين أمور أخرى، **بالتمتع بالحقوق الثقافية** وسبل **التعبير السياسي** و **المشاركة** و **تجارب الأماكن العامة** أو حق جميع السكان في **تشكيل مدينتهم وتغييرها** من خلال أفعالهم الجماعية. تقود المنصات التي يمكن للمهاجرين من خلالها التعبير عن أفكارهم واحتياجاتهم ومطالبهم، خطوة بخطوة نحو إحساس معزز **بالهوية المشتركة** مع المجتمع المضيف. تعد هذه **العمليات المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية الشاملة**، جنبًا إلى جنب مع **القدرات المعززة على المستوى المحلي** أو **جمع البيانات** أو **تبادل المعرفة** أو **الحد من الخطابات المعادية للأجانب** أو **التعاون بين أصحاب المصلحة** أو بعض الخطوات الأساسية التي تقربنا من المزيد من **الشمولية والتماسك والمرونة والأمان** المتماشية مع **الأطر الحضرية مع العلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام، مما يقلل بالمثل من احتمالية الصراع** على الصعيد المحلي.

المواطنة الشاملة المحلية في جداول الأعمال الدولية

توجد العديد من الروابط بين هذه المناهج وجداول الأعمال العالمية ، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة أو الأجندة الحضرية الجديدة أو الاتفاقيات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين أو الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في المدن. يحدد الجدول 1 أدناه بعض هذه الاتصالات.

مستند دولي	العناصر الأكثر صلة
الأجندة الحضرية الجديدة ("UN-HABITAT") برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (2016	***13.ب)*** *في تصورنا، ستصبح المدن والمستوطنات البشرية كالتالي: تشاركية، وتعزز المشاركة المدنية، وتولد إحساسًا بالانتماء والملكية بين جميع سكانها، وتعطي الأولوية للأماكن العامة الآمنة والشاملة والتي يسهل الوصول إليها والمناطق الخضراء والجيدة الملائمة للعائلات، وتعزز التفاعلات الاجتماعية والتفاعلات بين الأجيال والتعبيرات الثقافية والمشاركة السياسية، على النحو المناسب، وتعزز التماسك الاجتماعي والإدماج والسلامة في المجتمعات المسالمة والتعددية، حيث يتم تلبية احتياجات جميع السكان، مع الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للذين يعيشون في أوضاع هشة.* ***15.ج) (2)*** *نلتزم بالعمل للوصول إلى تحول نموذجي حضري لأجندة حضرية جديدة من شأنها: تعزيز الإدارة الحضرية، مع المؤسسات والآليات السليمة التي تمكن أصحاب المصلحة الحضريين وتشملهم، فضلاً عن الضوابط والتوازنات المناسبة، مما يوفر إمكانية التنبؤ والاتساق في خطط التنمية الحضرية لتمكين الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام وحماية البيئة.* ***28.*** *نلتزم بضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخليًا والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين " ، ونقر بأن وجود المهاجرين" يمكن أيضًا أن يحقق مساهمات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في الحياة الحضرية.* ***40.*** *نلتزم باحتضان التنوع في المدن والمستوطنات البشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات والتسامح والاحترام المتبادل والمساواة بين الجنسين والابتكار وريادة الأعمال والإدماج والهوية والسلامة وكرامة جميع الناس، وكذلك تعزيز قابلية العيش واقتصاد حضري حيوي. كما نلتزم باتخاذ خطوات لضمان تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعددية والتعايش السلمي داخل مجتمعات غير متجانسة ومتعددة الثقافات بشكل متزايد.*
الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الأمم المتحدة، 2018)	**الهدف 4: تأكد من أن جميع المهاجرين لديهم إثبات الهوية القانونية والوثائق المناسبة.** *(و) مراجعة وتنقيح متطلبات إثبات الجنسية في مراكز تقديم الخدمات لضمان عدم حرمان المهاجرين الذين ليس لديهم إثبات للجنسية أو الهوية القانونية من الوصول إلى الخدمات الأساسية أو حرمانهم من حقوق الإنسان الخاصة بهم؛* *(ز) الاستفادة من الممارسات القائمة على الصعيد المحلي التي تسهل المشاركة في الحياة المجتمعية، مثل التعاملات مع السلطات والوصول إلى الخدمات ذات الصلة، من خلال إصدار بطاقات التسجيل لجميع الأشخاص الذين يعيشون في البلدية، بما في ذلك المهاجرين ، والتي تحتوي على الشخصية الأساسية المعلومات ، بينما لا تشكل استحقاقات الجنسية أو الإقامة[7].*

7 وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق العالمي للهجرة هو اتفاق تم التفاوض بشأنه وإقراره على المستوى الوطني. والملاحظة الأخيرة لهذا الموضوع الهام هي أنه في الواقع يُعد جزءًا من الثغرات المحلية - الوطنية في التفويضات ومن ثم تعقيدات مفهوم المواطنة، التي تنبع مباشرة على الصعيد الوطني.

	الهدف 15: توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية للمهاجرين. *31. نلتزم بضمان أن جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، يمكنهم ممارسة حقوقهم الإنسانية بالوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية. كما نلتزم بتعزيز أنظمة تقديم الخدمات الشاملة للمهاجرين، بالرغم من أنه قد يحق للمواطنين والمهاجرين النظاميين الحصول على خدمات أكثر شمولاً ، مع ضمان أن أي معاملة تفاضلية يجب أن تستند إلى القانون، وأن تكون متناسبة وتسعى إلى تحقيق هدف مشروع، وفقًا القانون الدولي لحقوق الإنسان.* **الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج الكامل والتماسك الاجتماعي** *32. نلتزم بتعزيز المجتمعات الشاملة والمتماسكة من خلال تمكين المهاجرين ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع وتعزيز المشاركة المتبادلة للمجتمعات المستقبلة والمهاجرين في ممارسة حقوقهم والتزاماتهم تجاه بعضهم البعض، بما في ذلك مراعاة القوانين الوطنية واحترام أعراف المجتمع. نلتزم كذلك بتعزيز رفاهية جميع أفراد المجتمعات من خلال تقليل الفوارق إلى الحد الأدنى وتجنب الاستقطاب وزيادة ثقة الجمهور في السياسات والمؤسسات المتعلقة بالهجرة، بما يتماشى مع الإقرار بأن المهاجرين المندمجين بالكامل في وضع أفضل للمساهمة في الرخاء.* **الهدف 19: تهيئة الظروف للمهاجرين والمشتتين للمساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.** *(ج) الاستثمار في البحوث المتعلقة بتأثير المساهمات غير المالية للمهاجرين والشتات على التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد، مثل نقل المعارف والمهارات والمشاركة الاجتماعية والمدنية والتبادل الثقافي، بهدف تطوير الأدلة السياسات المستندة إلى وتعزيز المناقشات السياسة العالمية؛*
الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في المدينة (سانت دينيس، 2000)	*تطلب الإدارة الجيدة للمدن احترام حقوق الإنسان وضمان حصول جميع السكان عليها دون استثناء* **المادة.الثانية:** مبدأ المساواة في الحقوق وعدم التمييز: *1) تسري الحقوق الواردة في هذا الميثاق على جميع الأشخاص الذين يسكنون المدن الموقعة عليه، بغض النظر عن جنسيتهم، الذين يُعرفون فيما بعد بهذا المستند باسم "المواطنين".*
خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة/أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015)	**الهدف 1.4:** *بحلول عام 2030، ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بحقوق متساوية في الاستفادة من الموارد الاقتصادية، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات الأساسية والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والميراث والموارد الطبيعية والتقنيات الملائمة الجديدة والخدمات المالية، بما في ذلك برامج التمويل بالغ الصغر.* **الهدف 10.2:** *بحلول عام 2030، تمكين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتعزيزهم للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر.* **الهدف 11:** *المدن والمجتمعات المستدامة* *جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.*

التعلم الأساسي

يستخلص هذا القسم الدروس المستفادة الرئيسية حول المناهج المحلية للمواطنة بناءً على الأدلة التي تم جمعها في "فعالية جرينوبل للتعلم التعلم بمساعدة الأقران" ومن مصادر أخرى ذات صلة. يركز هذا القسم على مجالات السياسة التي يمكن فيها اعتماد تدابير لإدماج السكان المهاجرين واللاجئين والنازحين. يمكن تحقيق الأشكال المحلية الشاملة للمواطنة من خلال الممارسات والإجراءات الملموسة، والتي يتم توضيح بعضها من خلال الأمثلة التالية.

1. تعزيز مناطق جغرافية جديدة للمواطنة - تعزيز المواطنة المحلية للسكان المهاجرين أو كيفية تأمين الوصول المحلي إلى الخدمات

من الناحية العملية، تواصل الدول الأمم لعب دور محوري في تنظيم الوصول إلى الأراضي وحقوق المواطنة للمهاجرين، وبالتالي، غالبًا ما يكون الوصول إلى خدمات المدينة مقيدًا بالتفويضات الوطنية. ومع ذلك، فإن الحكومات المحلية تُعد أول المسؤولين الإداريين الذين يواجهون المهاجرين واحتياجاتهم. لتأمين الوصول إلى الخدمات، وجدت الحكومات المحلية طرقًا مختلفة للتغلب على القيود الحالية التي يفرضها الوضع الإداري الوطني أو حتى الإقليمي، بالاعتماد بشكل خاص على ترتيبات القانون غير الملزم التي تهدف إلى تطوير **مفهوم مؤسسي محلي للحقوق**.

في الواقع، تواجه مجتمعات المهاجرين والنازحين التي حُرمت من الجنسية القانونية العديد من الحواجز عند التفاعل مع المجتمعات المضيفة وإداراتها وبالتالي خدماتها، مما يعيق الحصول الحق في السكن في المدينة و"الحق في المدينة" نفسها. يؤدي عدم القدرة **على الحصول على فرص الخدمات** أو الصحة أو التعليم أو الإسكان أو غيرها من الفرص التي تقدمها المدينة (سواء أكانت فرص عمل أو علاقات شخصية أو اجتماعية ثقافية أو غير ذلك) إلى زيادة **إعاقة اندماج المهاجرين المحتمل على المدى الطويل**. لذلك، يعد ضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات خطوة أساسية نحو إنشاء مجتمع أكثر **شمولاً**، وبالتالي، سيكون هذا **المجتمع متماسكًا**.

لأداء ذلك الأمر، يجب إعادة تقييم فكرة المواطنة نفسها، وللتغلب على هذا النقص، فإن الحلول المبتكرة والبراغماتية هي بالضبط ما يجب تطبيقها على الصعيد المحلي. وبهذا المعنى، من الضروري تغيير السرد بالترويج **لفكرة المواطنة على المستوى المحلي** بناءً على أشكال أخرى من الانتماء بخلاف الوضع القانوني أو مكان الولادة، مثل **الإقامة**. يُعد منح الإقامة الرسمية أو بطاقة الهوية المحلية إجراءً إداريًا ملموسًا يمثل خطوة أولى نحو الوصول إلى خدمات المدينة، وبالتالي، خطوة أولى نحو ضمان حقوق المهاجرين.

نظام التسجيل المحلي في برشلونة ووثيقة الجوار

للحد من الحواجز التي تمنع بعض شرائح السكان من الوصول إلى الخدمات على المستوى المحلي، تلتزم بلدية برشلونة بإجرائين ملموسين يهدفان إلى تطوير فكرة المواطنة على أساس الإقامة، مع إيلاء اهتمام خاص للمقيمين الأجانب المعرضين للخطر:

- نظام تسجيل محلي. إن "سياسة التعداد النشط" تُعد سياسة أساسية نفذتها برشلونة على مدى السنوات الماضية. بُنيتْ المدينة على استقلاليتها فيما يتعلق بإدارة نظام بادرون (السجل المحلي لسكان المدينة) لتسجيل المهاجرين بشكل استباقي، وخاصة أولئك الذين هم في وضع غير قانوني. نتيجة توافر نظام "بادرون" أن تكون مسجلاً رسميًا في المدينة، وهو شرط ضروري للوصول إلى خدمات المدينة، مثل الرعاية الصحية العامة والتعليم الأساسي للأطفال والعديد من الإجراءات الأخرى في البلدية. التسجيل للأشخاص المستضعفين بدون عنوان دائم ممكن أيضًا. كما يسمح للمدينة بتحديد الحقائق الحالية والتركيبة السكانية للمدينة بشكل أفضل ورسم خريطة لسكانها.

- وثيقة الجوار. وُضعتْ في عام 2017 وتستهدف الأشخاص في وضع إداري غير نظامي. تُقيِّم هذه الوثيقة وتتحقق من درجة الاندماج في المدينة بالعمل أو الروابط الاجتماعية أو الأسرية (يجب أن تكون واحدة منها معتمدة، وليس جميعها). تم تصميمها لمنع طرد المهاجرين أو نقلهم إلى مراكز احتجاز الأجانب (واختصاره هو "CIEs" باللغة الإسبانية). يمكن أن يطلب البالغون وثيقة الجوار بغض النظر عن وضعهم الإداري، والذين يجب أن يكونوا مسجلين لمدة 12 شهرًا على الأقل في إسبانيا، و 6 أشهر على الأقل في برشلونة. لذلك، فإن هاتين الآليتين الواضحتين متممتان، حيث إنها تستهدف ملفات تعريف مختلفة.

Barcelona Local "Padró" Registration System for all inhabitants (Source: Ajuntament de Barcelona)

Protesters participate in a pro-immigration act in Barcelona
(Source: openDemocracy, © Victoria Rovira/NurPhoto/PA Images)

إن عكس المفهوم الإقصائي للمواطنة وطرح مناطق جغرافية جديدة للمواطنة على أساس الإقامة وعلى المفهوم الإنساني للمواطنة المحلية الشاملة ينطوي أيضًا على بدء عمليات أوسع للإدماج من حيث **تعزيز الشعور بالانتماء والمشاركة الكاملة**، والتي سيتم استكشافها لاحقًا. علاوة على ذلك، من خلال الخدمات البلدية المخصصة، تدعم الحكومات المحلية أيضًا المقيمين **المهاجرين في عملية طلب الجنسية الوطنية**، كما يتضح من مثال برشلونة.

هذه بعض الإجراءات الملموسة التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات:

- **إصدار بطاقات الإقامة** أو **الهوية الرسمية** و **تسهيل الوصول** إليها وكذلك تبسيط العمليات البيروقراطية.

- إنشاء وتعزيز **نقاط الخدمة البلدية التي يسهل الوصول إليها** والتي تشمل المهاجرين، و **تقديم المعلومات ذات الصلة** عن الخدمات الأساسية و **تسهل الوصول الآمن** إليها. يجب أن تكون نقاط الخدمة هذه مادية وعبر الإنترنت. لذلك، يمكن إنشاء **منصات إنترنت سهلة الاستخدام** بلغات مختلفة.

- ورش **عمل اجتماعية-لغوية** تهدف إلى تعريف المهاجرين بالعادات والواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي للبلد المضيف. علاوة على ذلك، **فإن ورش العمل اللغوية هي الأساس**. تعلم اللغة هو **الخطوة الأولى نحو الاندماج**، لأنها تتيح الوصول إلى خدمات المدينة وسوق العمل ، فضلاً عن التواصل

الشامل مع سكانها، وهي الخطوة الأولى نحو **التفاهم والاحترام المتبادلين**.

- إنشاء **الرسوم البيانية** و **الأدلة المحلية** و **مجموعات الأدوات العملية** التي تعرض كيفية الوصول إلى الخدمات وأين يمكن القيام بذلك. هذه الورش هي في الأساس تمرينٌ على التوعية بحقوق الإنسان.

- فيما يتعلق بالخدمات الصحية، **يمكن دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين** و**تدريب مقدمي الرعاية الصحية** على تقديم خدمات تراعي الثقافة، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة المتوافقة مع إطار منظمة الصحة العالمية للأولويات والمبادئ التوجيهية لتعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين.

- تسهيل **الوصول إلى العمل اللائق والتوظيف** الأكثر تأهيلاً للمهاجرين. تدخل بعض الحكومات المحلية هذا النوع من المعايير في سياسات المشتريات العامة أو ضمن سياساتها الخاصة بالموارد البشرية وموظفي البلديات.

- يمكن إجراء **دورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية** . غالبًا ما يفتقر موظفو الخدمة المدنية (الأخصائيون الاجتماعيون، ضباط الشرطة، إلخ) على المستوى المحلي إلى معرفة الأطر القانونية وحقوق المهاجرين. يتعين **تعزيز معرفتهم** وقدراتهم في هذا المجال من أجل ضمان حسن سير الخدمات التي تقدمها البلدية.

2. نقل المواطنة المحلية "الفعلية" من خلال المشاركة السياسية للمهاجرين العامة

على النحو المبين بإيجاز أعلاه، فإن المواطنة والديمقراطية مفهومان لا يسيران جنبًا إلى جنب فحسب، بل يحتاجان إلى بعضهما البعض لتحقيق الجدية. ومن هذا المنطلق، لا عجب أن إحدى السمات الأكثر صلة بالمواطنة هي القدرة على **المشاركة في العمليات الديمقراطية**، بشكل مباشر أو غير مباشر.

بتعزيز **الهياكل التنظيمية للحوكمة الشاملة**، تسعى البلديات إلى تحفيز مشاركة اللاجئين والمهاجرين والنازحين في الحياة العامة، وتزويدهم بآليات للوصول إلى منصات يمكنهم من خلالها التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم ووجهات نظرهم. وتقوم البلديات بهذا الأمر، لأن المشاركة تلعب دورًا رئيسيًا في **تعزيز الانتماء الوقائعي للسكان والشعور بالانتماء إلى مجتمع حضري**. الانتماء الوقائعي، بهذا المفهوم، تعني أن **المشاركة المدنية والسياسية هي التعبيرات الأساسية عن المواطنة، وفي نهاية المطاف، للديمقراطية نفسها**. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشعور بالانتماء، تتيح المواطنة المحلية مساحات **للاعتراف بالآخرين** و **التنوع الثقافي**. الاعتراف هنا، بناءًا على المساواة والاحترام، هو فكرة أساسية توجه فكرة المواطنة الشاملة المحلية.

بصرف النظر عن الفوائد التي تعود على المشاركة المدنية والسياسية للمهاجرين وعملية دمجهم في المجتمعات المضيفة، يستفيد هؤلاء أيضًا منها ومن النماذج المباشرة للديمقراطية التشاركية. تسمح العمليات التشاركية بوضع **رؤية مشتركة للمدينة** وتساعد في بناء **مجتمعات أكثر تماسكًا اجتماعيًا**. وبهذا المعنى، يجب أن ينعكس التنوع في عمليات المشاركة السياسية، كالتالي: تحتاج السلطات المحلية إلى التأكد من أن المشاركة لا تعيد إنتاج مخططات عدم المساواة والفصل العنصري. توسيع المشاركة له غرضان رئيسيان: أولاً وقبل كل شيء، يهدف إلى تعزيز السياسات العامة، مع الأخذ في الاعتبار أن **صوت الجميع يساعد في تقليل احتمالية الصراع**. ثانيًا، يعزز الحق في المشاركة، حيث كون المرء مواطنًا يعني الاعتراف به كنظير من قبل الآخرين.

وهذا بشكل عام يُعد وسيلة لضمان حق المهاجرين في المدينة من خلال مشاركتهم والاعتراف بهم **كأعضاء كاملي الأهلية** في المجتمع المحلي. إن قدرة جميع أفراد المجتمع على التفاعل مع بعضهم البعض كأقران هو ما يشار إليه غالبًا باسم "**التكافؤ التشاركي**"[8].

على نحو ما كشف **المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية**، فإن هذه المشاركة لها فوائد متعددة، لكل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة:

8 Fraser, N. (2003, p.36) Social justice in the age of identity politics: redistribution, recognition and participation, in: N Fraser & A. Honneth (Eds) Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange (London & New York: Verso).

فوائد للمهاجرين واللاجئين	فوائد للمجتمعات المضيفة
• معالجة مشاكل المجتمع بالحلول ذات الصلة. • الشعور بالاحتواء المجتمعي. • التفاعل مع الحكومة والمدارس والمؤسسات العامة الأخرى بطرق بناءة. • تحسين المهارات اللغوية وتعلم العادات الاجتماعية للمجتمع المضيف	• تعزيز التبادل الثقافي والتعلم. • تحديد الصعوبات والقيم المشتركة. • تعزير التماسك الاجتماعي والاتحاد بين المجتمعات المختلفة. • توجه الإنفاق العام نحو تلبية احتياجات المجتمع. • مساعدة جميع أفراد المجتمع على إدراك إمكاناتهم البشرية.

المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية - IODP

المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية، أو ما يُعرف اختصارًا بـ (IOPD) هو شبكة دولية مفتوحة لجميع المدن والمنظمات ومراكز البحوث المهتمة بمعرفة خبرات الديمقراطية التشاركية وتبادلها وتطبيقها على المستوى المحلي. تأسست هذه المنظمة في عام 2001 في إطار برنامج "URB-AL" التابع للمفوضية الأوروبية للأغراض التعاون اللامركزي، وتعمل الآن جنبًا إلى جنب مع UCLG نحو الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الديمقراطية التشاركية وخلق التآزر بين المدن والمنظمات ومراكز البحوث لتمكينهم من التفكير حول قيمة الديمقراطية على المستوى العالمي.

ويهدف المرصد بشكل خاص إلى توفير آليات للمهاجرين للوصول إلى منصات يمكن من خلالها التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم ووجهات نظرهم، بهدف نهائي يتمثل في جعل دورهم فعالاً كمواطنين كاملين في المدينة. والمنظمة بشكل عام وسيلة لضمان "حق المهاجرين في المدينة" من خلال مشاركتهم والاعتراف بهم كأعضاء كاملي الأهلية في المجتمع المحلي.

ورشة عمل المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية لعام 20YY حول XYZ في ABC (© Forum Citoyen / Yves Leresche)

الأنشطة المكرسة لتعزيز الممارسات الحكومية المفتوحة والشفافة، مثل **الميزانيات التشاركية** أو **المشاورات العامة** أو **مجالس المواطنين**، هي بعض المبادرات التي اعتمدتها البلديات لتعزيز المشاركة السياسية والمدنية للمهاجرين في المدينة.

في المقام الأول، يمكن أن تكون هذه الآليات التشاركية فعالة للغاية وعملية لإدماج الوافدين الجدد، لأن **التفاعلات بين الأشخاص** الحاصلة تشمل ممارسات **تعلم اللغة والتبادل بين الثقافات**. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تحليل كيفية إعادة تشكيل الهويات الحضرية وبالتالي إعادة تصميمها، تؤدي المشاركة إلى تعزيز الشعور بوجود **مجتمع مشترك**، وهو مجتمع أكثر شمولاً وانفتاحًا. وهذا مرتبط بأهمية العمل من أجل خلق **ذاكرة مشتركة وحاضر مشترك** في البيئة المحلية، وهي المكونات النهائية للهوية.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز المشاركة المدنية والسياسية للمهاجرين لا يشير فقط إلى تورطهم الفردي في عمليات الديمقراطية التشاركية أو غيرها من الوسائل الديمقراطية المؤسسية، بل يشير أيضًا إلى **قدرتهم على تنظيم وتوجيه وجهات نظرهم ومطالبهم، على سبيل المثال من خلال الجمعيات**. يمكن للمدن أن تدعم بنشاط الجمعيات الشعبية للمهاجرين كطريقة للمشاركة في الحياة المدنية للمدينة. سيتم توضيح هذه النقطة بمزيد من التفصيل في التعلم الرئيسي التالي، أي دور منظمات المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تشجيع ودعم المشاركة السياسية للمهاجرين وإدارة المشاعات الحضرية من قبل المقيمين المهاجرين **للتغلب** على **فجوات المشاركة** التي غالبًا ما تكون سائدة في العمليات الديمقراطية وتقليصها. غالبًا ما تعكس هذه الفجوات، التي تُترجم إلى غياب أصوات المهاجرين، السخط السياسي، إن لم يكن انعدام الثقة في المؤسسات العامة، وتميل إلى **تفضيل التمثيل المفرط للمواقف السياسية** المعادية للمهاجرين تجاه قضايا الهجرة.

Grenoble, “Terre d’accueil”

تحكم معايير "الضيافة" وعدم المشروطية سياسات الإدراج والخدمات العامة في غرونوبل، حيث يُعتبر كل ساكن مواطنًا بغض النظر عن وضعه الإداري.

تلتزم غرونوبل بإدماج المهاجرين من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية المحلية، والتأكد من أنهم جزء من تصميم السياسات المحلية. تحقيقًا لهذا الغرض، تُجرى عمليات للإشراك الديمقراطي للمواطن، مثل الميزانيات التشاركية المحلية. بهذا المفهوم، أنشأت غرونوبل رسميًا في عام 1999 مجلس المقيمين من الأجانب، وهو هيئة عامة تهدف إلى تعزيز مشاركة المقيمين الأجانب من خلال المجالس الاستشارية في الحياة البلدية بأكملها: النقل والتوظيف والإسكان والتعليم ... بما في ذلك أيضًا الحق الكامل للتصويت في الانتخابات البلدية.

بالإضافة إلى تزويدهم بإمكانية الوصول إلى العمليات التشاركية الحالية ، أرادت غرونوبل **تعزيز تدابير محددة لتشمل المهاجرين**، مع الأخذ في الاعتبار الهدف العام لإثبات أن مشاركة المقيمين الأجانب في الحياة البلدية **تثري الديمقراطية المحلية**.

تعد غرونوبل أيضًا جزءًا من الجمعية الفرنسية للمدن والأقاليم المستقبلة (ANVITA) (انظر الإطار أدناه)، وهي شبكة "تضامن" تضم 40 حكومة محلية فرنسية، وتشارك بشكل خاص في شراكات إقليمية للترحيب بالسكان المهاجرين.

تؤكد غرونوبل من جديد التزامها كأرض ترحيب وتضامن تجاه الهجرة في "دورة مارس 2019 للمدن التي تمر بمرحلة انتقالية" (المصدر: لجنة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) المعنية بالاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG-CSIPDHR)

الرابطة الوطنية الفرنسية للمدن والأقاليم المضيفة - ANVITA

أنشأت عدة بلديات فرنسية في سبتمبر 2018 جمعية وطنية " للمدن والأقاليم الترحيبية (ANVITA)" التي تركز على تبادل الممارسات واستضافة المناقشات السياسية بين أعضائها مع جمهور وطني. إن هدف "ANVITA" هو إنشاء مكان لتجمع الممارسات وتبادلها بين الممثلين المنتخبين الذين يعملون على أساس يومي من أجل سياسات استقبال أكثر عدلاً على المستويين الوطني والمحلي. كما تهدف الجمعية إلى دعم السلطات والجمعيات المحلية الراغبة في تبني سياسة استقبال تتلاءم مع احتياجات المهاجرين على المدى القصير والمتوسط والطويل.

المبادئ التوجيهية الثلاثة لـ ANVITA هي: 1) لتعزيز التعددية الثقافية من خلال الهجرة، 2) لتسهيل الوصول إلى القانون وضمان حقوق المهاجرين، 3) لتمكين المشاركة السياسية، كتمرين ضروري لجعل المواطنة جدية.

ANVITA General Assembly 2021 at La Courneuve (Source: ANVITA,©Ville de La Courneuve/ Lea Desjours)

3. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وزيادة تعاون العديد من أصحاب المصلحة

في حين أن المدن وحدها لا تستطيع تغطية جميع الجبهات، فإن **الشراكات** على المستوى المحلي تدعم جهود المدن لتحقيق سياسات شاملة وفعالة متعلقة بالهجرة. بعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الآخرين وإشراكهم بنشاط، ولا سيما **منظمات المجتمع المدني**، يمكن للمدن أن تعمل كجهات تيسيرية للمساحات الشاملة لأصحاب المصلحة المختلفين ومستويات الحكومات - الباحثون ورجال الأعمال والحكومات الإقليمية والوطنية - للمساهمة في تصميم السياسات من وجهات نظرهم.

تُعد منظمات المجتمع المدني جهات فاعلة ذات صلة تتميز بالقيمة المضافة والخبرة التاريخية، ويمكنها أن تعمل **كشركاء منفذين** أو **كمقاولين من الباطن**، وتسد فجوات العمل على صعيد البلديات. غالبًا ما تتجاوز مبادرات منظمات المجتمع المدني تقديم الخدمات الأساسية، ويمكن أن تشمل المساعدة في **اللغة أو تكامل سوق العمل أو تنمية المهارات**.

علاوة على ذلك، فهي **بوابات تتعامل مع المهاجرين**، لأنها غالبًا ما تتميز **بعنصر ثقة** تفتقر إليه البلديات في بعض الأحيان. تحافظ منظمات المجتمع المدني على روابط قوية مع المهاجرين في الميدان، وتتميز بإمكانية وصول مباشر إلى مجموعات المهاجرين الضعيفة أو التي يصعب الوصول إليها في كثير من الأحيان. اكتسبت منظمات المجتمع المدني ثقتها، وغالبًا ما تتمتع بإمكانية الوصول إلى **معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً** من السلطات المحلية ، والتي تمثل **رصيدًا مهمًا** للبلديات، حيث تساعد في **تقييم الاحتياجات وتقييم تأثير** السياسات المحلية والوطنية في مجتمعاتها. وبهذا المفهوم، تعمل الجمعيات كرابطة بين المهاجرين والنسيج المحلي وإداراته، التي تفتقر أحيانًا إلى الوسائل أو حتى الشرعية لتنفيذ السياسات بشكل مستقل. بشكل عام، فإن إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات المحلية **يسهل ارتباط السكان المهاجرين وتضمينهم** في مناهج ومشاريع وسياسات البلدية الشاملة ، ومبادرات الحكومات المحلية القائمة على **التعاون الإيجابي والتكامل بين خطط الجهات الفاعلة المحلية** التي تحتوي على جميع المكونات **لتكون أكثر شمولاً ومستدام**.

من بين الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال ما يلي:

- الاعتراف بخبرة **منظمات المجتمع المدني** ودورها **كبوابات مع المهاجرين**، والتي بدورها **تضمن انتشارًا أكبر** للإجراءات البلدية.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل **كمقاولين من الباطن** وأن تساعد البلديات في التدريب الاجتماعي واللغوي، أو التكامل في سوق العمل أو تنمية المهارات.

- تعزيز **تبادل المعلومات** بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل التعاون السلس وزيادة اتساق السياسات.

- **رسم خرائط لمنظمات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين** بهدف تحديدها بالإضافة إلى أهدافها ومجالات نطاقها وجداول أعمالها في نهاية المطاف. بعد ذلك فقط، يمكن للبلديات أن تقود عملية تنسيق أكثر سلاسة.

- غالبًا ما تقوم الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك الحكومات على مستويات مختلفة أو منظمات المجتمع المدني أو المبادرات التطوعية، بتعبئة مواردها لمساعدة المهاجرين، مما قد يؤدي إلى الارتباك أو التكرار أو المعلومات المضللة. ولتجنب ذلك، يُعد إنشاء **مراكز تنسيق** وسيلة فعالة **لتجنب حالات عدم التطابق** و **تتبع جميع المبادرات الحالية** على المستوى المحلي وإبلاغ المهاجرين عنها.

مجموعة أصحاب المصلحة في مدينة تونس - توفير فرصة لإشراك أصحاب المصلحة

في إطار مشروع MC2CM، أشرك إنشاء "مجموعة أصحاب المصلحة في المدينة" الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين في إجراءات للتداول بشأن قضايا الحكم المحلي - وتمكينهم من أن يصبحوا وكلاء رئيسيين في إدارة الهجرة المحلية. وقد عملت المجموعة بصفتها منصة لمناقشة النتائج الأولية لملف تعريف هجرة المدينة ، بالإضافة إلى أولويات المدينة الناتجة. في تونس، مكنت المجموعة الجهات الفاعلة من روابط المهاجرين والطلاب من الانضمام إلى المناقشة والعمل كمحفز في الاعتراف والتقدير الكاملين لهذه الجهات الفاعلة من قبل إدارة المدينة، مما أدى إلى مزيد من التآزر.

Tunis city stakeholders group convened in November 2016 (Source: ICMPD)

خطة التعايش على مستويات البلدية في فالنسيا ضد التمييز وجرائم الكراهية ("خطة COMVA" باللغة الإسبانية)

تركز خطة التعايش ومكتب عدم التمييز في فالنسيا على تقاطع أوجه عدم المساواة، مع مراعاة أنه في أوقات الأزمات (مثل الوضع الحالي لكوفيد19-) تتفاقم نقاط الضعف. ستتمحور خطة فالنسيا، التي تم تصميمها في عام 2021، وسيبدأ العمل قريبًا، حول محورين:

1) مكتب عدم التمييز، الذي سيوفر معلومات عن حقوق الإنسان ويضمن حمايتها وضمانها والوفاء بها.

2) المرصد البلدي لمناهضة التمييز وجرائم الكراهية، ويضم مختلف جمعيات المجتمع المدني. ستكون هذه الهيئة مسؤولة أيضًا عن مراقبة التغييرات في المجتمع وتكييف السياسات المحلية وفقًا لذلك.

هذه الخطة هي خطة تشاركية شاركت فيها الخدمات البلدية والأحزاب السياسية المختلفة و"منطقة فالنسيا" بالإضافة إلى الخبراء و 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني. يريد تصميم أصحاب المصلحة المتعددين بشكل خاص أن يثمن خبراتهم اللاحقة والمتراكمة، حيث كانوا يعملون على قضايا الهجرة والشمول لسنوات عديدة، قبل بدء البلدية في العمل على هذه الموضوعات. وبهذا المعنى، فإن أحد الإجراءات الملموسة التي يقترحونها هو تزويد موظفي البلدية بالتدريب، للتأكد من أن جميع نهج الخدمات المحلية من خلال منظور شامل وحقوق الإنسان.

Participatory Process of Plan COMVA (Source: Ayuntamiento de València)

4. ضمان المساواة في الحقوق من وجهة نظر الشمولية وعدم التمييز

وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، في عام 2019، كان 3.5٪ من سكان العالم مهاجرين، مقارنة بـ 2.3٪ في عام 1970. يجعل **النمط المتزايد للهجرة الدولية** مسألة التمتع بحقوق المواطنة التي تتجاوز الوضع الإداري للفرد أكثر أهمية من أي وقت مضى، خاصة وأن معظم المهاجرين الدوليين لا يزالون محرومين من هذه الحقوق بسبب وضعهم الإداري. تترك الأطر القانونية الوطنية الحالية العديد من الأسئلة غير المريحة ولكنها ضرورية للإجابة عليها، على سبيل المثال: **ما هي حقوق أولئك الذين لا يُعترف بهم كمواطنين أمة؟**

إن إعادة تنشيط المواطنة على المستوى الحضري هي طريقة لتوسيع حقوق المهاجرين وتمكينهم. وبهذا المعنى، يمكن للمدن أن تلعب دورًا رئيسيًا كمحركات للتغيير المجتمعي من خلال المشاركة في إنشاء فكرة المواطنة الشاملة المحلية وجعلها فعالة - والتي تناشد بطبيعتها **المبادئ العالمية**، والتي تُبنى على **المجتمع** وتشمل حقًا جميع الأشخاص المحيطين بمفاهيم **الكرامة وحقوق الإنسان والسلام والذاكرة الجماعية**، بغض النظر عن وضعها القانوني. مع بروز المجال المحلي كإطار يمكن من خلاله الدفاع عن مبدأ عالمية حقوق الإنسان، وتتمتع البلديات بالقدرة وغالباً القدرة على تطوير سياسات تحمي هذه الحقوق من وجهة نظر الشمولية وعدم التمييز، يمكن للإجراءات المختلفة لضمان مثل هذا النهج القائم على الحقوق.

من بين الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال ما يلي:

- إنشاء **مراصد أو مكاتب لمكافحة عدم التمييز**، يمكنها تقديم المعلومات والمشورة بشأن حقوق الإنسان والتأكد من حمايتها وضمانها والوفاء بها. لضمان حسن سير هذه المنظمات، هناك حاجة إلى أنظمة **المساءلة والإبلاغ** على أساس منتظم.

- إجراء **دراسات رصد التمييز** على المستوى المحلي. يمكن أن تتلقى هذه الشكاوى وتحقق فيها وتراقبها بشأن المواقف التي يُحرم فيها المهاجرون من الحصول على الخدمات الأساسية أو يعيقون ، والإبلاغ عنها ، وتسهيل الوصول إلى الإنصاف ، والعمل على تغيير الممارسة.

- **حملات توعية ضد خطاب الكراهية وكراهية الأجانب أو الإسلاموفوبيا والاستراتيجيات المناهضة للعنصرية**. هي تشكل قصة الهجرة، وبالتالي تؤثر على عمليات التنشئة الاجتماعية. كما أنها تسلط الضوء على التزام أصحاب المصلحة المحليين بهذا الأمر.

- إنشاء **مواثيق حقوق الإنسان المحلية** التي تصنف الحقوق المتاحة لجميع السكان.

- من الضروري التكيف مع السمات المختلفة للمهاجرين. يجب أن يؤخذ **تداخل نقاط الضعف** في الاعتبار.

التعلم من حركة مدن حقوق الإنسان

لعبت حركة مدن حقوق الإنسان دورًا أساسيًا في تعزيز فكرة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى المحلي. لذلك، فقد أرست الأسس لتطوير سياسة أكثر طموحًا لمفهوم المواطنة الحضرية.

في الواقع، تسلط رؤية مدينة حقوق الإنسان الضوء على حق الحكومات المحلية ومسؤوليتها في معالجة قضايا حقوق الإنسان داخل أراضيها (كحرمان المقيمين المهاجرين من الحقوق)، ولكنها تقترح أيضًا إطارًا تحويليًا ورؤية سياسية لمعالجة هذه القضايا من خلال معالجة هذه المشكلات بتناول الأسباب الجذرية، التي تتعلق عادةً بعدم المساواة والإقصاء المتجذرين (وبالتالي، الارتباط بنماذج مثل نموذج المواطنة الحضرية).

أُدرجت رؤية حقوق الإنسان في الوثائق الدولية، مثل الميثاق/جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان في المدينة (2011) أو مبادئ غوانغجو التوجيهية لمدينة حقوق الإنسان (2014)، ولكن أيضًا الإعلانات المحلية ووثائق السياسة مثل إعلان مدينة فيينا لحقوق الإنسان (2015)، ميثاق مكسيكو سيتي للحقوق في المدينة (2010) أو دليل برشلونة المنهجي للمدن التي تلتزم بحقوق الإنسان (2019).

في الوقت الحاضر، تعلن مئات الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم عن نفسها مدنًا لحقوق الإنسان وتعمل معًا كحركة للمساهمة في المناقشات العالمية لحقوق الإنسان من وجهة نظر محلية - مع التركيز على سبيل المثال على الأولويات المحلية، مثل الحاجة إلى معالجة أزمة عدم المساواة أو تصاعد العنصرية أو تمويل الإسكان.

(Source: 9th World Human Rights Cities Forum, Gwangju لجنة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) المعنية بالاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG-CSIPDHR)

سوسة، "مدينة تضامن مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء"

كعضو في مشروع MC2CM، فقد عززت بلدية سوسة إجراءاتها الهادفة إلى تعزيز دمج المهاجرين على المستوى المحلي. يتميز نهج سوسة في معالجة الهجرة وضمان اندماج المهاجرين في المدينة بإشراك مختلف أصحاب المصلحة، أي روابط المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. فيما يلي بعض الإجراءات التي قامت بها البلدية في إطار المبدأ الشامل لإنشاء "مدينة تضامنية":

- حملات التوعية

- تنفيذ ميثاق للدفاع عن حقوق المهاجرين موقع من قبل جميع الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية والشركاء مثل المنظمة الدولية للهجرة،

- برامج بناء القدرات مثل جلسات التوعية ، بعد إجراء جلسات عمل مع المنظمة الدولية للهجرة و"تيري دي آسيلي"، لصالح المهاجرين وموظفي الخدمة المدنية.

في إطار مشروع MC2CM، نفذت سوسة برنامج دعم شامل بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة، بهدف تنسيق الجهود من خلال لجنة محلية مخصصة، بهدف حماية المجتمعات الضعيفة وتسهيل وصول المهاجرين إلى الخدمات في سياق جائحة كوفيد19-. للقيام بذلك، تم إجراء دراسة متعمقة لتحديد التحديات والاحتياجات المحددة لهذه المجموعات فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والخدمات الأساسية والأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة، والتي عملت فيما بعد على تخطيط وتحديد أولويات توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية. خدمت خطة الاستجابة التعاونية هذه ما بين 1500 و 1700 مهاجر ولاجئ وطالب لجوء منذ تفشي الوباء.

Sousse on migrant equity and access in times of the pandemic (Source: UCLG Live Learning Experiences #BeyondTheOutbreak knowledge hub)

5. ضمان وصول الجميع إلى المعلومات، وخاصة فيما يتعلق

نظرًا لأن **الدمج هو عملية ثنائية الاتجاه - من البلدية تجاه الناس ومن الناس نحو المدينة** - فإن الوصول إلى المعلومات هو أحد الأمور والتحديات الرئيسية لتسهيل الإدماج.

فمن ناحية، لا يتمتع المهاجرون ولا سيما الوافدون الجدد دائمًا بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة للتكيف أو الوصول إلى المجتمعات المضيفة لهم وخدماتهم، والتي غالبًا ما تنجم عن **الحواجز اللغوية ونقاط الضعف الخاصة** لبعض مجموعات المهاجرين. من ناحية أخرى، غالبًا ما تفتقر البلديات إلى معلومات مفصلة ومحدَّثة عن السكان المهاجرين واللاجئين والنازحين. بالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع العاملون في القطاع العام دائمًا بإمكانية الوصول إلى المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالتنوع وتنقل البشر، مما قد يؤثر سلبًا على الكفاءة في توفير الوصول إلى مجموعة من الخدمات. في الواقع، تعمل مسألة المعلومات بطريقة مزدوجة: تحتاج المدن إلى أدوات تسمح لها بمعرفة سمات المهاجرين، وبالتالي احتياجاتهم، لوضع سياسات متسقة في وقت لاحق. في المقابل، يحتاج المهاجرون إلى معرفة الفرص والخدمات التي تقدمها البلدية. يُعد الوصول إلى المعلومات في كلا الاتجاهين شرطًا أساسيًا لجعل المواطنة الشاملة والضيافة فعالة.

تميل المدن إلى الكشف عن مدى أهمية **فهم الإقليم وأصوله وأوجه القصور فيه**، فضلاً عن توزيع السكان المهاجرين والنازحين فيه. يمكن أن يؤثر نقص المعلومات والوعي بين الإدارات العامة سلبًا على الكفاءة في توفير الوصول إلى الخدمات ، ومن أجل دعم جهود البلديات ، طورت MC2CM منهجية تساعد المدن على تحديد ملف الهجرة الخاص بها لفهم **نمط الهجرة المحلي** وتحديد احتياجات المهاجرين لاحقًا.

من بين الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال ما يلي:

- توفير **ورش عمل اجتماعية لغوية** للمساعدة في تعلم اللغة وكيفية الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية.
- **مبادرات رسم الخرائط** من قبل البلديات من أجل معرفة السكان المهاجرين وتقسيمهم المكاني بشكل أفضل.
- **العمل مع منظمات المجتمع المدني**، التي تميل إلى الحفاظ على روابط قوية مع المهاجرين في الميدان وغالبًا ما يكون لديها إمكانية الوصول إلى معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من السلطات المحلية.
- **تعزيز دور *الحكومة الإلكترونية*** كأداة قد تكون ذات أهمية عند جمع البيانات والمعلومات عن السكان المهاجرين.
- إنشاء **منصات بلدية سهلة وسهلة الاستخدام** يمكن للمهاجرين من خلالها الوصول إلى الخدمات والمعلومات وإجراء الاستفسارات.

رسم خرائط لسكان سين سان دوني المهاجرين

تُعد سان- سانت- دوني من أفقر المقاطعات في فرنسا. إنها منطقة حضرية، تتميز أيضًا بشبابها وبنسبة كبيرة من السكان المهاجرين. لتعزيز الشمولية، أجرى مجلس إدارتها دراسة ورسم خرائط لسكان الإقليم المهاجرين، مما أتاح فهمًا أفضل للفئات الاجتماعية والمهنية للسكان المهاجرين والتوزيع في الإقليم والتوزيع بين الجنسين، إلخ.

أتاحت الدراسة التي أجريت على السكان المهاجرين في سان- سانت- دوني تفكيك الأفكار المسبقة حول الهجرة من خلال إثبات أن أسباب الهجرة تنبع من عدة عوامل: الأسرة والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، فقد زودت البلدية بمعلومات قيمة للغاية ، حيث أظهرت أنماطًا متغيرة من السكان المهاجرين، مثل كثرة النساء والشيخوخة والتنقل الجغرافي والأصول الجديدة للسكان المهاجرين، وكلها مهمة للغاية عند تصميم السياسات المستقبلية.

Exhibition in Seine Saint Denis to deconstruct prejudices towards migration (Source: *Seine Saint Denis Le Magazine*)

6. تسليط الضوء على ميزة التنوع التي يجلبها الترحيل إلى المجتمع المضيف

بالرغم من أن الهجرة كانت تاريخيًا أحد **المحركات الرئيسية للنمو الحضري**، إلا أنها يمكن أن تتحول بسهولة إلى عقبة أمام التماسك الاجتماعي، لا سيما إذا كانت قسرية أو غير منظمة أو مفاجئة، إلى منطقة مركزة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تظهر المشاكل عندما تضلل المعلومات المضللة الموضوع وتستخدمه كأداة - في كثير من الأحيان لتحقيق مكاسب سياسية - وعندما تفتقر المدن إلى القدرات - إن لم تكن راغبة - لمعالجة الهجرة والاستفادة منها وتعزيز الشمولية. للتغلب على هذا، تحتاج البلديات إلى **تقليص**

حدة المعلومات المضللة و الاعتراف بميزة التنوع للهجرة.

كنقطة انطلاق، يعتبر تعزيز مفهوم الهجرة كمصدر للثروة والفرصة أمرًا ضروريًا لتغيير الخطاب حول الهجرة والمواطنة. **إن التبادل الخطابي حول المواطنين** والاعتراف بكل مقيم كمواطن نشط يمكن أن يساعد الحكومات المحلية على **تجاوز موقع الاستضافة** إلى المزيد من **التخطيط الاستراتيجي** والسياسات التي تستفيد من التنوع الذي توفره الهجرة. ***ميزة التنوع*** هي عبارة عن فكرة أن التنوع الثقافي يجلب **منافع تنافسية** للمجتمعات المضيفة، من حيث **النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي**. **الاستفادة** من ميزة التنوع للهجرة يتعلق بالنظر في **التنوع** و **التبادل الثقافي كفرص للمدن** التي تحتاج إلى تعزيز وإدراجها في **عمليات صنع القرار** و **رؤية الأعمال** بشكل عام.

فيما يتعلق بالنسيج الاقتصادي، يوفر التنوع الثقافي والاجتماعي **مجموعات مختلفة من المعرفة والمهارات والأفكار والخدمات والقدرات**، والتي تؤثر بشكل إيجابي على **النمو المحلي** وتخلق **أجواءً صديقة للابتكار**. في الواقع، يؤدي وجود **مجموعة أكثر ثراءً من الخبرات والتجارب** بسهولة إلى **التآزر التنظيمي**، في حين أن التنوع في المعايير المجتمعية والعادات والأخلاق يغذي نشر الأفكار الجديدة والابتكار ، وبالتالي ، يمكّن من إنتاج مجموعة أكبر من السلع والخدمات. علاوة على ذلك، فإن الهجرة والتنوع الثقافي يعززان في نهاية المطاف **الانفتاح** و **التسامح**، مما يخلق بيئات إيجابية للغاية على كل من سوق العمل وعلى النطاق الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، فإن ملاحظة الميزة الثقافية وثراء التنوع الثقافي تبدو زائدة عن الحاجة، ومع ذلك، فإن الممارسات بين الثقافات تحفز الديناميكية الثقافية المحلية والحياة المدنية ، في حين أن التواصل بين الثقافات هو طريق نحو **الاعتراف**.

من بين بعض الإجراءات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال ما يلي:

- تعزيز **الاعتراف بمهارات ومعارف المهاجرين** و **كفاءاتهم**. فيما يتعلق بجائحة كوفيد19-، يمكن الاستفادة من المؤهلات والمعرفة الحيوية التي يمكن للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المساهمة في الاستجابة للأزمات وجهود التعافي منها. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول هذا الأمر في ورقة سياسية حديثة بعنوان "الالتزام بالتباعد (الاجتماعي)" من خلال مشروع "MC2CM".

- تأسيس **حملات توعية** لاستعراض المزايا التي يوفرها تطبيق ممارسات إدارة التنوع.

- **دعم المشاركة المدنية والسياسية للمهاجرين**، كما ذكرنا سابقًا، مع الاعتراف بالتأثير الإيجابي لمشاركتهم في خلق مجتمعات متماسكة.

- **تعزيز الأنشطة بين الثقافات** (الرياضة، والموسيقى، والفنون، وأحداث الطهي، وما إلى ذلك) كوسيلة لإبراز المهاجرين وكذلك ثقافتهم وتقاليدهم. التنازل عن الأماكن العامة لهذه الفعاليات.

- **تفكيك الصور النمطية والمعلومات الخاطئة عن الهجرة** من خلال حملات التوعية. توفير الفرص للمهاجرين واللاجئين لشرح قصصهم بطرق إبداعية، والتي قد يتم عرضها لاحقًا في المعارض أو الأنشطة التعليمية، كطريقة للتعبير عن موضوع الهجرة الذي غالبًا ما يكون غير إنساني.

- **تنظيم جوائز لتكريم الشركات المحلية الملتزمة بكرامة وحقوق** موظفيها ودعم أنشطة المدينة ضد العنصرية. هذه أيضًا طريقة **للوصول إلى القطاع الخاص** وإشراكه في القضايا الاجتماعية ، حيث أن له أيضًا دورًا مهمًا يلعبه.

- استفد من مهارات المهاجرين وثقافتهم وكفاءتهم اللغوية لتعزيز **تبادل التدريب والدورات** وورش العمل بين الأقران.

دراسة سياسة MC2CM حول كيفية استجابة (MC2CM) الشاملة للمهاجرين واللاجئين فيما يتعلق بكوفيد-19

التحديات والعوائق

تتناول المناقشة التي تلت ذلك التحديات والعقبات المتعلقة بتنفيذ التدابير الواردة في القسم السابق والتي تهدف إلى تعزيز المواطنة الشاملة المحلية. من بين هذه التحديات والعوائق:

القدرات والكفاءات والاختصاصات

- إن الحديث عن المواطنة يعني في النهاية الحديث عن قضية كانت تقليديًا مخصصة للمجال الوطني. هذه تُعد قضية حساسة وسياسية، وبالتالي قد لا يكون للسلطات المحلية والوطنية هدف مشترك دائمًا. وبالتالي، فإن قدرة الحكومات المحلية على العمل مقيدة بالإطار القانوني الوطني، وقد تجد البلديات نفسها تنفذ أنشطة خارج الحدود القانونية.

- غالبًا ما يكون هناك نقص في الموارد والكفاءات والقدرات على المستوى المحلي، وغالبًا ما تصارع المدن مع سياسات التماسك الاجتماعي والتكامل، لا سيما عندما تكون محدودة.

الإيقاع السياسي

- قد يؤدي التفاعل بين السياسات ووسائل الإعلام المحلية والوطنية ، فضلاً عن الضغط الانتخابي، إلى خلق توترات بشأن القرارات المحلية ويدفع لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، على حساب الاستراتيجيات طويلة المدى ، والتي يعد الشمول إحداها.

البيانات والتنسيق

- تحتاج البلديات إلى بيانات حول الهجرة على المستوى المحلي ، حيث إن نقص المعلومات والوعي بين الإدارات العامة يمكن أن يؤثر سلبًا على الكفاءة في توفير الوصول إلى الخدمات. تساعد تمارين رسم الخرائط في فهم المنطقة وأصولها وعيوبها، وهي شرط أساسي لجعل المواطنة الشاملة والضيافة أمران فاعلان.

- يصعب إنتاج تقديرات البيانات عن المهاجرين في وضع غير نظامي، بسبب حالة المخالفة ذاتها.

- التنسيق بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني هو أحد التحديات الرئيسية. من الأهمية بمكان أن يكون لديك خريطة شاملة لتحديد الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى أهدافها ومجالات نطاقها، وفي النهاية جداول أعمالها (السياسية). بعد ذلك، يمكن للبلديات أن تقود عملية التنسيق.

- يُعد بناء الثقة بين المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والسكان، بمن فيهم المهاجرون، بمثابة خطوة ضرورية لضمان آليات تنسيق فعالة، ويتطلب جهودًا طويلة الأمد.

- كما يُعد تنفيذ آليات محددة وخطط داعمة لإزالة الحواجز الإدارية، بناءً على نهج شامل وغير تمييزي، أمرًا أساسيًا أيضًا.

تغاير الخواص

الهجرة بعيدة كل البعد عن كونها ظاهرة متجانسة. نظرًا لتكشف عدم تجانسها على مستويات مختلفة، يجب إيجاد حلول مختلفة وفقًا لسياقات متنوعة:

- ملفات التعريف المختلفة للمهاجرين: نميل إلى تجانس الأشخاص بتصنيفهم على أنهم "مهاجرون"، ولكن هناك تنوعًا مهمًا في ملفاتهم التعريفية واحتياجاتهم وبالتالي الحلول التي يمكن تقديمها على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، يجب أن يؤخذ تداخل نقاط الضعف وأشكال التمييز في الاعتبار عند تصميم السياسات.

- على مستوى البلديات، تواجه المدن المختلفة أنواعًا مختلفة من الهجرة والتحديات ذات الصلة بها، وهي مقيدة بالسياقات الوطنية والأطر القانونية المختلفة، ويتم تزويدها بموارد واختصاصات أكثر أو أقل. على سبيل المثال، إن احتياجات الحكومات المحلية مثل لامبيدوزا، حيث يتواجد المهاجرون مؤقتًا في المدينة ويتم إعادة توجيههم بسرعة إلى مكان آخر، تختلف عن احتياجات المدينة التي يستقر فيها المهاجرون. قدم هذا النهج قصير المدى (إدارة الوافدين) مقابل نهج طويلة الأجل (تعزيز الإدماج في المجتمعات المستقبلة)، حيث تختلف الحاجة أو القدرة على العمل من حيث الشمولية، بالتأكيد من مدينة إلى أخرى.

مناقشات كراهية الأجانب

- تعيد الأيديولوجيات والقوالب النمطية المتعلقة بكراهية الأجانب توجيه النقاش العام حول المواطنة المحلية والتأثير فيه، وتنشر معلومات مضللة وأخبار كاذبة، و تستغل إحباطات الناس ومخاوفهم، غالبًا لتحقيق مكاسب انتخابية. تعتبر التصورات العامة المضللة وغير المستنيرة عائقاً أمام المدن للتعامل مع الهجرة والاستفادة منها. ونتيجة لذلك، تخلق الأفكار والمواقف المعادية للمهاجرين والتنوع توترات وتشكل تهديدًا للتماسك الاجتماعي، وإذا تُركت دون معالجة، فإنها تصعد وتؤثر سلبًا على المجتمعات المحلية وعمليات الاندماج فيها. إن دحض هذه التحيزات والتبادل الخطابي حول الهجرة والمواطنة هو خطوة إلزامية أولى للوصول إلى التماسك الاجتماعي..

- سواء كانت هذه الظواهر مرتبطة بخطاب كراهية الأجانب أم لا، غالبًا ما يشير العديد من المواطنين إلى الضغط الإضافي الذي تواجهه الخدمات العامة بسبب زيادة عدد السكان. من الضروري أخذ تصورات الناس في الاعتبار للعمل باستمرار (عدم الخلط في أصل المشكلة - هنا، نقص الموارد - وتجنب الاعتماد على كبش الفداء) ولضمان مجتمع أكثر تماسكًا.

واقعية ما بعد جائحة كوفيد - 19

طوال عامي 2020 و 2021 ، أثر كوفيد19- على العديد من أبعاد الحياة في المدن. في هذا الصدد، بالرغم من أن النتائج والدروس المستفادة الرئيسية المقدمة في جميع أنحاء هذا التقرير تظل صالحة، إلا أنه يلزم إجراء مجموعة من الملاحظات المستمدة من هذا السياق ، والتي قد تظل ذات صلة في المستقبل المنظور. فيما يلي بعض التحديات التي أثارها الوباء:

- لقد جعل الوضع الوبائي موارد سياسات الإدماج أكثر ندرة وخطورة بالنسبة للبلديات ، حيث يجب توزيع الموارد العامة بين الأولويات المتنافسة والمتغيرة بشكل متزايد.

- واجه المهاجرون المستضعفون تحديات خطيرة أثناء تفشي الفيروس. وقد أدى ضعف الوصول إلى الخدمات الصحية أو ظروف السكن اللائق في كثير من الأحيان إلى إعاقة قدرتهم على حماية أنفسهم وممارسة التباعد الاجتماعي في بيئة آمنة وصحية.

- قد يؤدي الوباء إلى زيادة الخوف من الآخر، ويمكن اعتبار المهاجرين تهديدًا محتملاً لأغراض الصحة العامة وسببًا لإرهاق الخدمات الصحية. يجب أن تكون البلديات على دراية بهذا الخطر، وإذا لزم الأمر، يجب أن تعمل على مبادرات مثل حملات التوعية التي تساهم بشكل إيجابي في توليد الثقة والتماسك.

- يجب إشراك المهاجرين في مرحلة التعافي من الوباء من أجل ضمان مجتمعات شاملة، ومن أجل ذلك، يجب إشراكهم في عمليات التخطيط المحلية. يجب استعادة الازدهار من خلال التضامن والشمول حتى يصبح شرعيًا ومستدامًا على المدى الطويل.

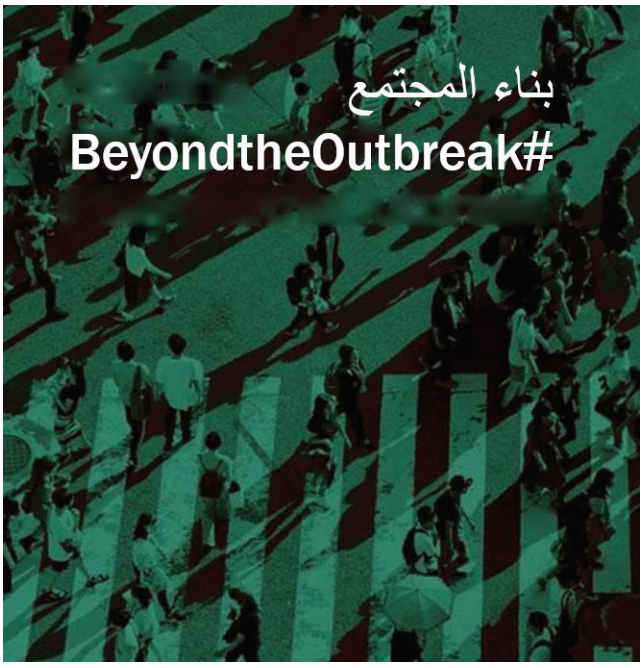

New Covid Reality (Source: UCLG)

الخاتمة والتوصيات

يهدف تقرير التعلم المواضيعي هذا، بعد فعالية التعلم بمساعدة الأقران التابعة لـ MC2CM الذي استضافته غرينوبل تقريبًا في مارس 2021، إلى تلخيص الأدلة حول أهمية تعزيز مفهوم شامل للمواطنة على المستوى المحلي كطريقة لضمان الحق في المدينة لكل مقيم. للمدينة ، بغض النظر عن الوضع القانوني، مع الهدف العام المتمثل في تعزيز السياقات الحضرية الشاملة والمتماسكة. يسلط هذا القسم الأخير الضوء على بعض الجوانب التي يمكن أن تلهم الحكومات المحلية في المنطقة عند اتخاذ إجراءات في هذا المجال.

- **تقديم الخدمات بغض النظر عن الوضع القانوني**

بشكل عام، تتبنى المواطنة المحلية فلسفة **تمنح حق الوصول إلى الحقوق على أساس الإقامة** وتعزز دمج جميع سكان المدينة، بغض النظر عن وضعهم القانوني. توضح أمثلة الحالات الملموسة مثل "Padró" في برشلونة (السجل المحلي لسكان المدينة) كيف يمكن للبلديات أن تجد **طرقًا مبتكرة لضمان وصول السكان المهاجرين والنازحين إلى خدمات المدينة ضمن الإطار القانوني الوطني**. تعزز القدرة على الوصول إلى خدمات المدينة (مثل التعليم والصحة والإسكان والثقافة والتوظيف) والتفاعل مع إداراتها الحق في السكن في المدينة والحق في المدينة نفسها، وبالتالي تعزز اندماج السكان المهاجرين على المدى الطويل.

- **بدء عمليات ديمقراطية تشاركية**

كما أشرنا، تلعب العمليات التشاركية الديمقراطية دورًا رئيسيًا في **تعزيز الانتماء الواقعي للسكان والشعور بالانتماء إلى مجتمع حضري**، لأنها تسمح بإنشاء **رؤية مشتركة للمدينة** وتساعد في النهاية على بناء **مجتمعات أكثر تماسكًا اجتماعيًا**. الأنشطة المكرسة لتعزيز الممارسات الحكومية المفتوحة والشفافة، مثل **الميزانيات التشاركية** أو **المشاورات العامة** أو **مجالس المواطنين**، هي بعض المبادرات التي اعتمدتها البلديات لتعزيز المشاركة السياسية والمدنية للمهاجرين في المدينة. علاوة على ذلك، تعد هياكل الحوكمة التشاركية التنظيمية بشكل عام وسيلة لضمان حق المهاجرين في المدينة من خلال مشاركتهم والاعتراف بهم **كأعضاء كاملي الأهلية** في المجتمع المحلي.

- **ضع في اعتبارك التغيير الهيكلي بما يتجاوز التدابير قصيرة المدى**

تحتاج الجهود المبذولة لإدماج المهاجرين والمواطنة الكاملة إلى **سياسات وبرامج طويلة الأجل** وهيكلية حتى تكون فعالة. قد يكون هذا صعبًا إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية الانتخابية أو حتى حالة الطوارئ للوباء ، حيث واجهت العديد من البلديات **تحولًا سريعًا في الأولويات والموارد المقيدة** المخصصة للسياسات المتعلقة بالإدماج.

إن تعزيز الإدماج مسألة طويلة الأمد، وكذلك نتائج السياسات المطبقة في هذا المجال (لذلك من الضروري التحلي بالصبر عندما يتعلق الأمر بجني ثمارها.) في حين أن الإجراءات والأنشطة قصيرة الأجل يمكن أن تكون إيجابية في إظهار التغيير والابتكار ، فإن الاهتمام بالإرث الدائم أمر مهم ، وينبغي أن يؤدي إلى إعطاء الأولوية للمبادرات طويلة الأجل والمستدامة.

- **التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة كشرط مسبق ضروري لسياسات ناجحة**

التعاون الرأسي

> **التواصل مع جداول الأعمال العالمية وتعزيز التعاون الدولي:** تناشد فكرة المواطنة المحلية الشاملة بطبيعتها المبادئ العالمية، ولهذا السبب فإن افتراضاتها وأهدافها الشاملة لا تستجيب فحسب، بل تساهم أيضًا في الالتزامات الدولية الواردة في جداول الأعمال الدولية مثل الأجندة الحضرية الجديدة والميثاق العالمي للهجرة أو أهداف التنمية المستدامة من بين أمور أخرى. يجب أن تكون المدن قادرة على توضيح ذلك من خلال وثائق السياسات والمساءلة المحلية وأطر التقييم أو تقديم المراجعات المحلية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال.

> **التنسيق مع الحكومات الوطنية والإقليمية:** هناك حاجة إلى جهود منسقة بين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل تقليل الآثار السلبية لمحدودية القدرات والكفاءات والموارد على المستوى المحلي. عندما يكون ذلك ممكنًا، يمكن أن تؤدي قنوات الاتصال الجيدة إلى محادثات حول المزيد من آليات اللامركزية.

التعاون الأفقي

> **التعلم بمساعدة الأقران في المدينة** نظرًا لأن التحديات المحلية غالبًا ما تكون مشتركة - بالرغم من اختلاف تجربتها - فهناك إمكانية قوية لتعزيز التعاون ومشاركة المعلومات والتواصل والتعلم من الأقران وتبادل الممارسات التي تشمل حكومات البلديات.

> **التعاون مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين المختلفين:** هناك حاجة إلى التعاون والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين والإدارات الحكومية المحلية المختلفة أو القطاع الخاص، لضمان حق المهاجرين في المدينة، وبالتالي سياسات عامة متماسكة ومستدامة طويلة الأجل. على وجه الخصوص، تعتبر منظمات المجتمع المدني لاعبين رئيسيين في بناء الثقة والمعرفة، وفي تقريب السلطات المحلية من جميع الأشخاص الذين يعيشون في المدينة.

- **تحويل الخطاب حول المواطنة والهجرة والاستفادة من ميزة التنوع فيها**

كمساحات متنوعة بطبيعتها، يمكن للمدن أن تستمد الموارد من تنوعها الثقافي المحلي لمعالجة الهجرة والاندماج. تتمتع البلديات بالقدرة على تعزيز دور **التنوع الثقافي** كأصل يجلب منافع تنافسية للمدن، على الأصعدة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. الاستفادة من ميزة التنوع للهجرة يتعلق بالنظر في التنوع و التبادل الثقافي كفرصٍ للمدن التي تحتاج إلى تعزيز وإدراجها في عمليات صنع القرار و رؤية الأعمال بشكل عام.

من هذه النقطة، يجب أن تكون المدن قادرة على خلق الانفتاح **لاستقبال السكان المهاجرين ومنحهم إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة**، مع **أخذهم في الاعتبار في تدخلات التخطيط الحضري**. يعتبر المهاجرون والمشتتين والعائدون الوافدون حديثًا من **العوامل الحاسمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمدن المقصد والأصل**، حيث يجلبون معهم المواهب والكفاءات الأساسية ورأس المال البشري والثقافي. في الواقع، يجب أن يسود **تحليل مفصل وفهم للهجرة كمحرك للنمو الحضري** والتنمية، جنبًا إلى جنب مع **القيادة السياسية**،

و **تعزيز المواطنة النشطة واللقاءات بين الثقافات**، وتعزيز **السرديات والفرص الجديدة القائمة على التنوع**، وكل ذلك، مرة أخرى، بمثابة جزء من جهود طويلة الأمد، والتي بدورها تخدم غرض البحث عن أرضية مشتركة و **هوية مشتركة**.

- **الوصول إلى المعلومات هو المفتاح**

مسألة **المعلومات بطريقة تبادلية**: تحتاج المدن إلى أدوات تسمح لها بمعرفة سمات المهاجرين، ويحتاج المهاجرون إلى معرفة الفرص والخدمات التي تقدمها البلدية.

وهذا الأخير مرتبط بشدة **بتقليص الحواجز الإدارية والبيروقراطية**. سيكون إنشاء واجهة إدارية فريدة وموحدة لتكون بمثابة بوابة يمكن التعرف عليها بسهولة للمهاجرين هو الأمثل. يمكن **لمنصات الحكومات الإلكترونية** التي تهدف في نهاية المطاف إلى تعزيز **المؤسسات المفتوحة والديمقراطية** أن تلعب دورًا مهمًا في ضمان **الوصول السهل والعادل إلى المعلومات والخدمات العامة**.

فيما يتعلق بفهم البلديات لأراضيها، فإن **مبادرات رسم الخرائط و أدوات جمع البيانات** هي عناصر أساسية بالنسبة لها من أجل الحصول على فهم شامل وكاف للإقليم ، وسكانها ، وكذلك التوزيع الديموغرافي ، وهي خطوات ضرورية لتصميم محلي متسق سياسات. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الشمولية وتأطير سرد المدينة للإدماج، يجب على البلديات أولاً وقبل كل شيء أن تبدأ **بفهم الأدلة المتاحة للرأي العام حول الهجرة والدمج**[9]. إن أمكن، يجب تحديد مصدر **خطابات كراهية الأجانب** واستهدافها من أجل قلب آليات عملها. يرى الناس الهجرة من خلال تأثيرها على المكان الذي يعيشون فيه: **الإدماج - أو على العكس من ذلك، الإقصاء - هي حلقات مفرغة تغذي التصورات والسياسات والمواقف بعضها البعض**.

9 Centre on Migration, Policy and Society (2018), University of Oxford, *Building an Inclusive City Narrative*, Briefing Note.

المراجع

Barber, Benjamin (2013). *If mayors ruled the world: Dysfunctional nations, rising cities* (Yale University Press).

Centre on Migration, Policy and Society COMPAS (2018). Building an Inclusive City Narrative, Briefing Note, University of Oxford. Available at: www.compas.ox.ac.uk/wpcontent/uploads/Building-an-inclusive-city-narrative-briefing-note-final.pdf

Damelang, A. & Haas, A. (2012). The benefits of migration, European Societies, 14:3, 362-392, DOI: 10.1080/14616696.2012.676758. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/14616696.2012.676758?casa_token=TmiFQ_uiOo0AAAAA:PnfCDurDybL5FmFkJg_1mWqgxpjnT6W8UDn1RhwfzsT-6KvMotAhkVwPhc-HLVCYiOlTsS8WRMGh

Fraser, N. (2003, p.36). Social justice in the age of identity politics: redistribution, recognition and participation, in: N Fraser & A. Honneth (Eds) Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange (London & New York: Verso).

Harvey, D. (2008). The Right to the City. *New Left Review* 53. Available at: https://newleftreview.org/issues/ii53/articles/david-harvey-the-right-to-the-city

Hoffman, J. (2004). *Citizenship beyond the State* (London: Sage).

Lefebvre, H. (1968). *Le Droit à la Ville* (Paris: Éditions Anthropos).

MC2CM (2020). "Cultural Policies: a vector for migrants' inclusion in urban context. Regional Peer-Learning Event (Casablanca, 11–12 December 2019). Summary of Discussions". Malta: ICMPD. Available at

MC2CM (2019). "Communication on migration: an issue of local governance. The benefits and challenges of promoting a realistic narrative on migration and fostering intercultural dialogue in cities. Regional Peer-Learning Event (Tunis, September 2019). Thematic Learning report." Available at: https://gfmd.org/files/documents/communication_on_migration_-_an_issue_of_local_governance.pdf

MC2CM (2016). "Social cohesion and intercultural and inter-religious dialogue. The role of local authorities in public policies for the social inclusion of migrants. Regional Peer-Learning Event (Lisbon, July 2016.) Thematic Learning Report" Available at: https://www.uclg.org/sites/default/files/20_social_cohesion_and_dialogue_lisboa_june2016.pdf

McKinsey & Company (2016). *Inclusive cities are productive cities*. Available at: https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Business%20Functions/Operations/Our%20Insights/Inclusive%20cities%20are%20productive%20cities/Inclusive-cities-are-productive-cities.pdf

Simonin, A. (2012). *The Cyrus Cylinder*. World History Encyclopedia. Available at: https://www.worldhistory.org/article/166/the-cyrus-cylinder/

UCLG (2000). *European Charter for the Safeguarding of Human Rights in the City*. Available at: https://issuu.com/cisdpdh/docs/europeen-charter-safeguarding-human-rights-city

UN Habitat (2017). *الأجندة الحضرية الجديدة*. Habitat III Secretariat. Available at: https://habitat3.org/the-new-urban-agenda/

الأمم المتحدة (2018).
Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. Available at: https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/73/195

الأمم المتحدة (2015).
UN 2030 Agenda for Sustainable Development. Available at: https://sdgs.un.org/

World Health Organization (2017). Promoting the health of refugees and migrants: Framework of Priorities and Guiding Principles to Promote the Health of Refugees and Migrants. Available at: https://www.who.int/migrants/about/framework_refugees-migrants.pdf